

Distr.: General
26 June 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص

فيينا، 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

أفضل الممارسات في مجال التحقيقات

المشتركة والملاحظات القضائية المتخصصة

أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحظات القضائية المتخصصة

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المناقشات التي سيجريها الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في اجتماعه العاشر. وتعرض الورقة مجموعة من المسائل التي قد يود الفريق العامل تناولها أثناء مداواته، وتقدم معلومات أساسية عن الموضوع، بما فيها معلومات عن التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة وأعمال الفريق العامل السابقة بشأن المسائل ذات الصلة، وتورد مراجع وموارد وأدوات محددة يمكن للدول أن تستخدمها لوضع تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ثانياً - مسائل للمناقشة

2- لعل الوفود تود أن تتظر في ردود دولها على المسائل التالية لدى التحضير لمداوات الفريق العامل:

(أ) هل لدى الدول الأطراف تشريعات محددة تنظم إجراء تحقيقات مشتركة في قضايا الاتجار

بالأشخاص عبر الحدود؟

1' هل تميز هذه القوانين بين أفرقة التحقيق المشتركة وهيئات التحقيق المشتركة؟



2' إذا كانت لدى الدول الأطراف تشريعات تنظم استخدام أفرقة التحقيق المشتركة، فهل يوفر هذا التشريع إرشادات بشأن مدى قدرة السلطات الأجنبية على ممارسة سلطتها في الدولة المضيفة، وبشأن جوانب عملية أخرى، مثل جمع المعلومات والأدلة؟

3' هل الأدلة التي تُجمع في إطار تحقيق مشترك مقبولة لأغراض الملاحقة القضائية؟

(ب) هل لدى السلطات المعنية وحدة مكرسة لطلب إجراء تحقيقات مشتركة مع الدول أخرى وللإجابة لهذه الطلبات، عملاً باتفاقات متعددة الأطراف أو ثنائية؟ وبخلاف ذلك، هل لديها القدرة على استخدام هذه الآليات وكذلك الوفاء بالالتزامات المتبادلة؟

(ج) هل يُسمح للجهات الفاعلة غير الحكومية بالمشاركة في التحقيقات المشتركة، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي مدى؟ هل توجد أي توجيهات على المستوى الوطني تنظم مشاركتها؟

(د) في ظل أي ظروف تنشئ الدول الأطراف تحقيقات مشتركة؟

1' هل يُقدّم تدريب إلى سلطات العدالة الجنائية في مجال التحقيقات المشتركة، بما في ذلك التعريف بالظروف التي تكون فيها التحقيقات المشتركة أداة مناسبة؟

(هـ) هل تستطيع دوائر الادعاء العام إنشاء أفرقة أو وحدات متخصصة ومتعددة التخصصات لإجراء ملاحقات قضائية في قضايا الاتجار بالأشخاص المعقدة؟

1' كيف يتم اختيار المدعين العامين للعاملين للمشاركة في هذه الفرق أو الوحدات؟

2' من أيضا يمكن أن يُعيّن في مثل هذه الأفرقة أو الوحدات؟

3' ما هي الموارد أو الآليات المتاحة لإجراء تحقيقات طويلة الأجل أو معقدة؟

4' إذا لم تكن تلك الموارد أو الآليات متاحة، فكيف تعالج هذه القضايا، إن كانت تعالج أصلاً؟

(و) هل يتلقى المدعون العامون المتخصصون المعنيون بالاتجار بالبشر تدريباً خاصاً

على أداء هذه المهام؟ فعلى سبيل المثال، هل يتلقى المدعون العامون تدريباً على التعامل مع ضحايا الاتجار بطريقة تراعي نوع الجنس والعمر؟ هل تُربوا على إجراء المقابلات باستخدام أساليب مراعية لآثار الصدمات ولنوع الجنس؟

(ز) ما هي أنواع بناء القدرات والتعاون التقني اللازمة لمساعدة الدول على تعزيز استخدام التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة في قضايا الاتجار بالبشر؟

(ح) ما هي أفضل الممارسات، وكذلك الأمثلة الفعالة من حيث التكلفة، بشأن التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة الناجحة القائمة على الصعيد الوطني أو الإقليمي؟

3- ولدى مناقشة أفضل الممارسات في التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في جملة أمور منها الإجراءات التالية التي يمكن أن تتخذها الدول الأطراف:

- تعزيز تدابير العدالة الجنائية الوطنية والدولية المنسقة للتحقيق في قضايا الاتجار المحلية والعبارة للحدود وملاحقة الجناة فيها قضائياً، بسبل منها تشجيع استخدام التحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة والملاحقات القضائية المتخصصة.

- النظر في وضع أطر قانونية وطنية واضحة وتوجيهات ذات صلة من أجل إقامة وإجراء تحقيقات مشتركة في قضايا الاتجار عبر الحدود، بما في ذلك التحقيقات التي تضم أكثر من بلدين.
- ضمان تدريب السلطات الوطنية المختصة تدريباً كافياً على تحديد الحالات التي قد تستدعي تحقيقات مشتركة، بسبل منها المبادرة إلى بدء هذا الشكل من التعاون مع الدول المعنية الأخرى.
- تشجيع التخصص وتطوير الخبرة في مجال الاتجار بالأشخاص في أوساط المدعين العامين والسلطات القضائية، والنظر في إنشاء وحدات متعددة التخصصات مكرسة لهذا الموضوع، لأغراض منها تحسين التعاون مع النظراء عند التحقيق في القضايا العابرة للحدود.
- ضمان وضع مناهج تدريبية موجهة للمدعين العامين والمحققين ومواكبة للمستجدات فيما يتعلق بالقوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية، وكذلك اتجاهات وأنماط ومؤشرات الاتجار بالبشر، بما في ذلك أشكاله الجديدة، وتنفيذ تلك المناهج بانتظام، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات الراهنة مثل إساءة استخدام المتجرين للتكنولوجيا في مختلف مراحل الاستغلال.
- ضمان تلقي المدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون المعنيين تدريباً مناسباً على حقوق الإنسان ونهج إجراء المقابلات مع الضحايا، بمن فيهم الأطفال الضحايا، التي تركز على الضحايا وتراعي الاعتبارات الجنسانية والعمرية وآثار الصدمات، بسبل منها، عند الاقتضاء، التنسيق مع مقدمي الخدمات والمساعدة.
- تشجيع إنشاء واستخدام قنوات اتصال غير رسمية، تشمل شبكات المدعين العامين وإنفاذ القانون العالمية أو الإقليمية، من أجل تسريع تبادل المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة، وأيضاً بهدف تعزيز الاتصالات المهنية المتينة بين النظراء المعنيين وتيسير التعاون الدولي.

ثالثاً - معلومات أساسية

4- الاتجار بالأشخاص جريمة على درجة من التعقيد تجعل التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً أمراً صعباً. ومن التحديات الرئيسية في هذا الصدد أنه على الرغم من كون الاتجار في معظم الحالات المبلغ عنها مؤخراً يقع داخل الحدود الوطنية، فإن عدداً لا يستهان به من الحالات تكون عبر وطنية،⁽¹⁾ وهي من ثم تشمل ولايات قضائية متعددة تختلف فيها أماكن وجود المشتبه فيهم والضحايا والشهود والأدلة. ويمكن أن تشكل الاختلافات في النظم القانونية والطبيعة الوطنية أساساً لتدابير العدالة الجنائية في هذا السياق عقبات تحول على سبيل المثال دون جمع الأدلة وتبادل المعلومات الهامة، الأمر الذي يعوق في نهاية المطاف نجاح التحقيق في العنصر العابر للحدود للاتجار وملاحقة مرتكبيه قضائياً، وكذلك حماية ضحاياه.⁽²⁾

(1) يشير التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2018 المعنون *Global Report on Trafficking in Persons 2018*

إلى حدوث زيادة مطردة منذ عام 2010 في اكتشاف الضحايا في بلد جنسيتهم، مما يُظهر اتجاهها عاماً متزايداً في الاتجار المحلي. ويُذكر أن عدداً كبيراً من الحالات المكتشفة حدث أيضاً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في حين اكتُشفت نسبة أقل من الضحايا خارج الحدود الإقليمية. ولمزيد من المعلومات، انظر *Global Report on Trafficking in Persons 2018* (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.2), p. 41

(2) Pauline David, Fiona David and Anne Gallagher, *ASEAN Handbook on International Legal*

Cooperation in Trafficking in Persons Cases (Jakarta, 2010), p. 1

5- وعلاوة على ذلك، كثيرا ما ترتكب جريمة الاتجار بالأشخاص شبكات إجرامية منظمة عبر وطنية معقدة تتألف من مجموعة من الجهات الفاعلة التي تتعدد أدوارها ومسؤولياتها، مثل الأشخاص الذين يوقعون بالضحايا وينقلونهم والوكلاء المحليين و"المستغلين النهائيين". وقد يكون من الصعب بشكل خاص كشف السلسلة الكاملة للجناة وملاحقتهم قضائيا، بمن في ذلك أولئك الذين يعملون في مرحلة ما قبل الاستغلال، خاصة إذا كانوا موجودين في دول مختلفة.⁽³⁾

6- وعلاوة على ذلك، نظرا لما تتطوي عليه العلاقة بين المتجرين وضحاياهم من إكراه وإساءة، فإن الضحايا نادرا ما يكونون قادرين على اللجوء إلى السلطات والإبلاغ عن الجناة و/أو الشهادة ضدهم، أو راغبين في ذلك. وتضيف هذه الحقيقة درجة أخرى من التعقيد فيما يتعلق بالكشف عن هذه الجريمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا.⁽⁴⁾

7- وقد يتطلب التغلب على هذه العقبات بأثر دائم اعتماد تدابير وأدوات خاصة في مجال التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك إجراء تحقيقات مشتركة بين البلدان المعنية لتعزيز تبادل المعلومات، والحصول على الأدلة المبعثرة في مختلف الولايات القضائية والتثبت منها، والعثور على المشتبه فيهم والشهود والضحايا. وإضافة إلى ذلك، نظرا للصعوبات المرتبطة بملاحقة الجناة في قضايا الاتجار، بما في ذلك الصعوبات ذات الطابع الاستدلالي، قد تستفيد الجهود في هذا الصدد بما يملكه المدعون العامون والقضاة من خبرة رفيعة المستوى في الموضوع، بما في ذلك حقوق الإنسان والنهج المراعية لنوع الجنس والسن وأثار الصدمات.

8- وتعد التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة في سياق الاتجار بالأشخاص ممارسات مكرسة، وما فتئت الدول الأطراف تستخدمها بصورة متزايدة على مر السنين. وقد أكد المجتمع الدولي مرارا وجود حاجة والتزام يقضيان بتنشيط جهود التحقيق والملاحقة القضائية من خلال التعاون والتنسيق الدوليين على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، ومن خلال تخصص أصحاب المصلحة، وأنه رغم استمرار وجود تحديات قانونية وعملية واقتصادية تحول دون النجاح في استخدام هذه الأدوات، فقد ظهرت في كلا المجالين مجموعة كبيرة من الممارسات الواعدة، بما فيها حلول فعالة من حيث التكلفة.

التحقيقات المشتركة في قضايا الاتجار بالأشخاص

الأطر القانونية

9- في قضايا الاتجار بالبشر المعقدة العابرة للحدود الوطنية، أثبتت التحقيقات المشتركة المحددة زمنيا بين سلطات التحقيق في دولتين أو أكثر من الدول المعنية أنها شكل يتسم بالكفاءة والفعالية من أشكال التعاون الدولي التي يمكنها النجاح في تفكيك الشبكات الإجرامية وإنقاذ الضحايا.

10- وقد اعتمدت معظم البلدان بالفعل تشريعات محلية تسمح لها بإجراء تحقيقات مشتركة. لكن إذا لم تتوفر مثل هذه القوانين أو إذا كانت التشريعات محدودة، فمن الممكن الاحتجاج بأحكام الصكوك الدولية أو الإقليمية المصدق عليها كأساس قانوني لبدء هذا النوع من التعاون.⁽⁵⁾

(3) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Evidential Issues in Trafficking in Persons* (3) .Cases: Case Digest (Vienna, 2017), pp. 125-126

(4) المرجع نفسه، الصفحة 12.

(5) *Toolkit to Combat Trafficking in Persons* (United Nations publication, Sales No. E.08.V.14), p.195

- 11- وعلى سبيل المثال، تحدد المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الإطار القانوني لإجراء هذه التحقيقات المشتركة. وعلى وجه التحديد، يشجع الصك الدول الأطراف على إجراء تحقيقات مشتركة عن طريق إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو على أساس كل حالة على حدة، لكنه لا يلزمها بذلك، وبحيث يكون ذلك دائما في إطار احترام سيادة الدولة الطرف التي سيجرى ذلك التحقيق داخلها.
- 12- وتطبق المادة 19، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الجرائم الجنائية المشمولة في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،⁽⁶⁾ مما يوسع نطاق الأساس القانوني للتحقيقات المشتركة ليشمل قضايا الاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يقر بروتوكول الاتجار بالأشخاص بأهمية تعزيز التعاون الدولي لمنع وقمع ومعاقبة هذه الجريمة، وذلك من خلال اعتبارها واحدة من أغراضه الثلاثة المبينة في المادة 2 منه.
- 13- وهناك عدد من الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف الأخرى المكرسة لتنظيم التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مثل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، من بينها معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (2006)، واتفاقية البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (1996). وتشمل الصكوك التي تتضمن أحكاما خاصة بالتحقيقات المشتركة، على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تحاكي المادة 49 منها الحكم المتعلق بالتحقيقات المشتركة الوارد في المادة 19 من اتفاقية الجريمة المنظمة، واتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تُستخدم إلى جانب القرار الإطارى لمجلس الاتحاد الأوروبي 2002/465/JHA بشأن أفرقة التحقيق المشتركة،⁽⁷⁾ وتقدم توجيهات مستفيضة فيما يتعلق بإنشاء أفرقة تحقيق مشتركة في إطار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.⁽⁸⁾ وعلى وجه الخصوص، تنظم اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في مادتها 13، جوانب تشمل تكوين الأفرقة وقيادتها وشروط عملها وتقسيم مهامها وصلاحياتها، وغير ذلك من المسائل الإجرائية والعملية.
- 14- وفيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة، تحاكي المادة 20 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وكذلك المادة 27 من اتفاقية التعاون بين أجهزة الشرطة في جنوب شرق أوروبا، أحكام اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- 15- وبالإضافة إلى المعاهدات المتعددة الأطراف، كثيرا ما تسعى الدول إلى إبرام معاهدات ثنائية بينها تنظم التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك القيام بتحقيقات مشتركة.

(6) الفقرة 2 من المادة 1 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(7) نظرا لبطء ونيرة التصديق على اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اعتمد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الإطارى بشأن أفرقة التحقيق المشتركة، على أن يكتمل تنفيذه بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2003. وسينتهي مفعول القرار الإطارى بمجرد أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(8) وأفرقة التحقيق المشتركة هذه هي من النوع "المدمج"، الذي يناقش بتفصيل أكبر في القسم التالي من هذه الورقة تحت عنوان "أنواع التحقيقات المشتركة".

أنواع التحقيقات المشتركة

16- حدد فريق خبراء عامل غير رسمي معني بالتحقيقات المشتركة، اجتمع على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نموذجين للتحقيقات المشتركة انبثقا من ممارسات الدول. النموذج الأول ينطوي على تحقيقات متوازية مشتركة تجرى في كل ولاية قضائية معنية (وبالتالي، لا تجرى في نفس الدولة، أي بعبارة أخرى، لا تشترك في الموقع نفسه)، وبموجبه ينسق المسؤولون المعلومات ويتبادلونها لتحقيق هدف مشترك. والأدلة التي تُجمع أثناء هذه التحقيقات المتوازية تصب في مصلحة الإجراءات الجنائية المنفصلة.⁽⁹⁾

17- أما النموذج الثاني فهو ما يسمى "النموذج المدمج"، الذي يُشكل بموجبه فريق مختلط يتألف من ضباط من الدول المعنية.⁽¹⁰⁾ فبمجرد استبانة الحاجة إلى إجراء تحقيقات مشتركة وتحديد أساسها القانوني، تتفاوض الدول المعنية في العادة على الشروط والأحكام المحددة للعمليات بموجب هذا النموذج وتصوغها في اتفاقات مخصصة وفقا لقوانينها الوطنية. وفي هذا الصدد، يجوز للدول أن تتفاوض على المسائل الناشئة عن الغرض من التحقيقات، وعلى مدة التحقيقات وطرائقها وتكوين أفرقتها، ومكان العمليات، والمسائل المتعلقة بالحصول على المعلومات والأدلة وتبادلها، وتدابير التحقيق التي سستخدم، وغير ذلك من مسائل التنسيق والاتصال.⁽¹¹⁾

18- وحدد فريق الخبراء العامل غير الرسمي كذلك نوعين فرعيين من التحقيقات المشتركة المدمجة، وهما: نوع "نشط" يضطلع بموجبه أعضاء من دول غير تلك المشاركة في العملية بدور فاعل في التحقيقات ويملكون مستوى معيناً من الصلاحيات العملياتية في الدولة المضيفة؛ ونوع "غير نشط" يضطلع بموجبه عضو/أعضاء، من الدولة/الدول التي تعيرهم، بوظيفة ذات طابع استشاري، وبالتالي يكون دورهم أقل نشاطاً في التحقيقات. وعادة ما تكون التحقيقات المشتركة المدمجة موجودة في دولة العملية ("مشتركة في الموقع").

19- ويُذكر أن النوع النشط يحدث عادة عندما تجري التحقيقات بين بلدان متجاورة، بينما يفصل عادة استخدام النوع غير النشط وكذلك التحقيقات المتوازية في البلدان الواقعة في مناطق جغرافية مختلفة. وفي قضايا الاتجار، قد تكون بلدان المقصد وبلدان المنشأ التي يأتي منها الضحايا في قارات مختلفة، مما يضيف درجة أخرى من التعقيد أمام تنسيق الأنشطة على نحو فعال.

20- وفيما يتعلق بتكوين الفريق، تبين الممارسة أن تعيين المشاركين في التحقيقات المشتركة المدمجة يتوقف على النظم القانونية للدول المعنية. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى تعيين موظفي إنفاذ القانون، تعين نظم القانون المدني في العادة القضاة والمدعين العامين بالنظر إلى عملهم النشط في التحقيقات.⁽¹²⁾ وعلاوة على ذلك، قد ترغب الدول في أن تضيف مشاركين آخرين، مثل أعضاء منظمات إنفاذ القانون الدولية أو الإقليمية (أي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ

(9) Roger Britton and others, *Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants: Guidelines on International Cooperation* (Vienna, UNODC Regional Programme Office for South-Eastern Europe, 2010), p. 40

(10) CTOC/COP/2008/CRP.5، الصفحتان 10 و11.

(11) European Judicial Training Network, "Using the joint investigation team as a legal tool for investigating human trafficking for sexual exploitation within the EU", pp. 11–12. وقد وضعت شبكة الخبراء الوطنيين المعنيين بأفرقة التحقيق في عام 2017 اتفاقاً نموذجياً لتيسير إنشاء أفرقة التحقيق المشتركة، انظر Council of the European Union resolution 2017/C 18/01, on a model agreement for setting up a joint investigation

(12) المرجع نفسه.

القانون (اليوروبول)) أو أعضاء المنظمات غير الحكومية. وقد ثبت أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية كان إيجابيا في بعض الحالات التي تمكنت فيها تلك المنظمات من إحالة القضايا وتقديم المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى تقديم المساعدة إلى الضحايا المعرضين للخطر حال تحديد هويتهم.⁽¹³⁾ غير أنه يتعين توفير مزيد من التوجيهات فيما يتعلق بحجم المشاركة وطرائقها، بما في ذلك وضع تشريعات إضافية لتنظيم هذا النوع من التعاون تنظيمًا شاملاً.⁽¹⁴⁾

21- وفيما يتعلق بالنوعين المذكورين أعلاه، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) منشورا بعنوانه *Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants: Guidelines of International Cooperation* يقدم مبادئ توجيهية للتعاون الدولي فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ويتناول هيئات التحقيق المشتركة، وهو مفهوم استُحدث في المادة 19 من اتفاقية الجريمة المنظمة ولكنه يفتر إلى تفسير رسمي. ويشير فريق الخبراء العامل غير الرسمي، في هذا الصدد، إلى هيئات التحقيق المشتركة بوصفها هياكل دائمة نوعا ما تشكّل بموجب اتفاق ثنائي. ويذكر فريق الخبراء كذلك أن هيئات التحقيق المشتركة قد تكون أكثر ملاءمة للتحقيقات في جرائم معينة، بما في ذلك القضايا الأطول أمدا وغير المعزولة، مثل الاتجار بالأشخاص.⁽¹⁵⁾

المزايا والاعتبارات ذات الصلة

22- كما ذكر، أثبتت التحقيقات المشتركة نجاحا كبيرا في تفكيك الشبكات الإجرامية التي ترتكب الاتجار عبر الحدود. وعلى وجه الخصوص، تساعد التحقيقات المشتركة المسؤولين المعنيين على تبادل المعلومات بسرعة دون الحاجة إلى طلبات رسمية، وتأمين الأدلة والتثبت منها، واتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة لضمان فعالية التحقيقات وتجنب ازدواجية العمل أو المسائل المتعلقة بالولاية القضائية، إضافة إلى تعزيز العمل المنسق المشترك بصورة آنية، بما في ذلك العمل المتعلق بالملاحقات القضائية المقبلة.⁽¹⁶⁾

23- وذكر أعضاء أفرقة التحقيقات المشتركة مزايا منها القدرة على تنفيذ المهام، بما في ذلك إجراء المقابلات وعمليات التفتيش، بمزيد من المرونة، وتنفيذ إجراءات فورية ذات صلة؛ واستخدام تدابير التحقيق المباشرة دون الحاجة إلى رسائل طلب متعددة؛ وجمع الأدلة بمزيد من الكفاءة لأغراض الملاحقات القضائية؛ وإمكانية وضع استراتيجيات مشتركة للتحقيق والملاحقة القضائية.⁽¹⁷⁾

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Secretary of State for the Home Department, (13) *First Annual Report of the Inter-Departmental Ministerial Group on Human Trafficking* (October 2012), p. 49. ويشير المنشور، على وجه التحديد، إلى التحقيقات المشتركة التي أجريت بين المملكة المتحدة وبولندا وبلغاريا.

(14) CTOC/COP/2008/CRP.5، الصفحة 14.

(15) Britton and others, *Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants*, p. 41. انظر أيضا CTOC/COP/2008/CRP.5، الصفحة 7.

(16) United Kingdom, Crown Prosecution Service, "Joint investigation teams", 10 March 2020 متاح على الرابط www.cps.gov.uk/legal-guidance/joint-investigation-teams.

(17) Organization for Security and Cooperation in Europe, *Resource Police Training Guide: Trafficking in Human Beings* (Vienna, 2013), p. 166.

24- وقد يكون إجراء تحقيقات مشتركة بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ على صعيد الاتجار بالأشخاص أمراً حاسماً الأهمية لنجاح التحقيقات. ففي العادة، يكون المتجرون بالبشر أكثر تيقظاً في إخفاء أنشطتهم عن سلطات إنفاذ القانون في بلدان المقصد. وهذا يتيح لبلدان المنشأ فرصة جمع الأدلة بشأن الأنشطة السابقة للاستغلال، بما في ذلك الإيقاع بالضحايا ونقلهم، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز التحقيقات والملاحظات القضائية المتعلقة بأعضاء الشبكة الإجرامية الضالعين في مختلف مراحل الجريمة، ويساعد في نهاية المطاف على تفكيكها. (18)

25- وفي الوقت نفسه، إلى جانب زيادة فعالية التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المعنية والقدرة على التغلب بسرعة على تحديات الترجمة التحريرية/الشفوية، يمكن أن تؤدي مشاركة كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص إلى تحديد هوية الضحايا في مرحلة مبكرة وإحالتهم إلى خدمات الحماية والمساعدة، التي ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في جميع تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص.

26- ومن المزايا الأخرى للتحقيقات المشتركة أنها تسمح بالتبادل غير الرسمي للمعارف بين سلطات الدول المعنية، مما قد يفضي إلى فهم أفضل لجميع جوانب هذه الجريمة. وعلاوة على ذلك، مع انتهاء العمليات، سيكون الموظفون المعنيون قد أنشأوا من خلال ما بنوه من ثقة وعلاقات فيما بينهم، نقاط اتصال مع نظرائهم يمكنها أن تعزز مزيداً من التعاون الرسمي وغير الرسمي في القضايا المقبلة.

الملاحظات القضائية المتخصصة

أهمية الخبرة المتخصصة في مجال الاتجار بالأشخاص

27- كما ذكر، تبرز تحديات متعددة عادة في التحقيق في قضايا الاتجار وملاحقة مرتكبيها. فعلى الصعيد المحلي، قد لا تكون سلطات التحقيق (بما فيها أجهزة إنفاذ القانون والمدعون العامون والسلطات القضائية) مطلعة على نوع الجريمة ومؤشراتها وأنماطها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الكشف عن عدد أقل من القضايا و/أو مباشرة عدد أقل من الملاحظات القضائية. وفي بعض الأحيان، يلاحق الجناة في أنشطة الاتجار على نحو غير دقيق بموجب جرائم أقل خطورة من أجل ضمان الحصول على إدانة. (19) ومن ثم، قد يترجم نقص الخبرة إلى عدم فرض العقوبات المناسبة على الجناة، ويؤثر سلباً على قدرة الضحايا على الحصول على ما يحتاجون إليه من حماية ومساعدة.

28- وكما ورد في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2018، ظلت الإدانات في قضايا الاتجار، رغم ازديادها عموماً على الصعيد العالمي، منخفضة جداً في الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى إفلات الجناة بصورة كبيرة من العقاب. (20)

29- ومن ثم، قد تساعد الخبرة المتخصصة في الكشف عن حالات الاتجار بالبشر وإجراء التحقيقات والملاحظات القضائية على الصعيدين المحلي وعبر الحدود، على تعزيز تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي لهذه الجريمة. وفي هذا الصدد، يمكن للدول الأطراف أن تنتظر في إجراء ملاحظات قضائية متخصصة

(18) *Toolkit to Combat Trafficking in Persons*, p. 213

(19) في هذه الحالات، من المهم التذكير بالفقرة 2 من المادة 11 من اتفاقية الجريمة المنظمة بشأن استخدام السلطة التقديرية في ملاحقة مرتكبي الجرائم عبر الوطنية ومقاضاتهم وفرض الجزاءات عليهم، وذلك على نحو يراعي خطورة الجريمة.

(20) *Global Report on Trafficking in Persons 2018*, pp. 23–24

في قضايا الاتجار بالأشخاص عن طريق إنشاء وحدات أو أفرقة مكرسة للملاحقة القضائية تملك خبرة فنية في جريمة الاتجار بالأشخاص وفهما شاملا لها ويمكنها أن تخصص مواردها حصرا للتحقيق في تلك الجرائم وملاحقة مرتكبيها. (21) وفي حال كانت الموارد محدودة، من الممكن أيضا، كبديل عملي، تعيين مدع عام أو أكثر متخصص داخل دوائر الادعاء العام القائمة.

30- والملاحقات القضائية المتخصصة عموما ممارسة مستخدمة على نطاق واسع في العديد من الولايات القضائية. فبالإضافة إلى جريمة الاتجار بالأشخاص، كثيرا ما تجرى ملاحقات قضائية متخصصة في جرائم على درجة عالية من التعقيد، مثل الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية، بما فيها الجرائم التي تشبه جرائم المافيا والفساد (22) والإرهاب والجريمة السيبرانية، وكذلك الجرائم التي تشمل ضحايا معرضين للخطر بوجه خاص، مثل العنف العائلي والجنسي وإساءة معاملة الأطفال. (23)

31- وفي حالة الاتجار بالأشخاص، يمكن أن يكون لإنشاء هيئات أو وحدات متخصصة ذات صلة، حيثما تسمح الموارد، أثر إيجابي على فعالية تدابير مكافحة الاتجار عموما، وذلك بعد تعيين مدعين عامين متخصصين على الصعيد الوطني أو دون الوطني. ويقدم التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2018 صلة بين وضع وتعزيز أطر مؤسسية في البلدان المبلغة، بما في ذلك تعزيز التنسيق وبناء القدرات في مجال التحقيقات و/أو الملاحقة القضائية، وتحسين تدابير العدالة الجنائية المسجلة في السنوات القليلة الماضية بوجه عام. (24)

الأطر القانونية

32- في حين أن اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص لا يتضمنان أحكاما محددة بشأن مباشرة ملاحقات قضائية متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، فإن إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كأداة مساعدة تقنية لمساعدة الدول الأطراف على تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص على نحو أفضل، يوصي بإنشاء المؤسسات ذات الصلة، من قبيل الوحدات المتخصصة، كوسيلة لتحسين جهود الملاحقة القضائية والوفاء بمتطلبات البروتوكول. (25)

33- وبالإضافة إلى ذلك، تتناول صكوك دولية وإقليمية أخرى هذا التدبير بعينه. فعلى سبيل المثال، تلزم اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، في مادتها 29، الدول الأطراف باعتماد تدابير تضمن تخصص الأشخاص أو الكيانات في مكافحة الاتجار وحماية الضحايا. وينبغي أن يتمتع هؤلاء الأشخاص أو الكيانات بالاستقلال على النحو المنصوص عليه في القانون الوطني وأن يزودوا بالتدريب المناسب والموارد

(21) UNODC, *The Status and Role of Prosecutors: A United Nations Office on Drugs and Crime and International Association of Prosecutors Guide*, Criminal Justice Handbook Series, (Vienna, 2014), p. 27

(22) على سبيل المثال، تقتضي المادة 36 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف أن تضمن إنشاء هيئة أو هيئات أو وجود أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون.

(23) انظر UNODC, *The Status and Role of Prosecutors*, p. 28؛ وانظر أيضا UNODC, "Access to justice: prosecution service", Criminal Justice Assessment Toolkit (Vienna, 2006), p. 15؛ Jennifer G. Long and John Wilkinson, "The benefits of specialized prosecution units in domestic and sexual violence cases, *Strategies in Brief*, No. 8 (December 2011)

(24) *Global Report on Trafficking in Persons 2018*, pp. 21–22

(25) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، 2009، الصفحتان 10 و17.

المالية الكافية للاضطلاع بمهامهم. وتتوخى اتفاقية مجلس أوروبا طريقتين رئيسيتين لتحقيق ذلك: فالدول يمكنها أن تقرر تعيين عدد من الموظفين المتخصصين في الهيئات القائمة، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون، ممن يملكون خبرة في مجال الاتجار بالأشخاص، أو إنشاء وحدات أو أفرقة مكرسة لمكافحة الاتجار بالبشر حصراً، بحيث تكون كيانات منفصلة أو جزءاً من هيئات قائمة. ويمكن لهذه الوحدات أو الأفرقة، بالإضافة إلى امتلاكها الخبرة وتزويدها بالموارد الكافية لتجميع جميع المعلومات اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر في نقطة مركزية واحدة، أن تقيم شراكات وتعاوناً مع نظيراتها في بلدان أخرى.

34- وعلاوة على ذلك، تشجع التوصية 8 من توصية لجنة الوزراء في مجلس أوروبا Rec(2000)19 إلى الدول الأعضاء بشأن دور الادعاء العام في نظام العدالة الجنائية الدول على أن تضمن تعيين مدعين عامين متخصصين في مكافحة بعض الجرائم المعقدة، مثل الجريمة المنظمة، في مكاتب الادعاء العام الكبيرة أو على صعيد المناطق أو الصعيد الوطني، على سبيل الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع التوصية على النظر في إنشاء أفرقة من الأخصائيين، بما في ذلك أفرقة متعددة التخصصات ذات خلفيات مختلفة، من أجل تحسين الفعالية العملية.⁽²⁶⁾

35- وفي أمريكا اللاتينية، اعتمدت رابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية في عام 2019، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بروتوكول التعاون بين المؤسسات على صعيد المدعين العامين الإيبيريين - الأمريكيين بغية تعزيز التحقيق في جريمة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وإيلاء الاهتمام للضحايا وحمايتهم. ويشجع البروتوكول، في مادته 17، الأطراف على إنشاء مكاتب ادعاء عام متخصصة للتسيق الوطني في جميع الوزارات العامة.

المزايا والاعتبارات ذات الصلة

36- كما ذكر، يملك المدعون العامون المتخصصون معرفة فنية بالعناصر والمؤشرات والأنماط الرئيسية التي تميز جرائم الاتجار بالأشخاص لأغراض استغلالية مختلفة، مما يمكنهم من التعامل مع التعقيدات الناشئة أثناء تنفيذ العمليات، وفي نهاية المطاف إقامة قضايا أقوى أمام المحاكم. ويمكن أيضاً تزويد المدعين العامين المتخصصين بمستوى متخصص من المعارف المتعلقة بالقانون والطب الشرعي في إطار تدريبهم على التصدي لبعض التحديات الاستدلالية المعهودة في قضايا الاتجار بالبشر، مثل وجود أدلة بيولوجية في مسرح الجريمة، قد تكون مهمة، مثلاً، في قضايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي.⁽²⁷⁾

37- ونظراً لأن جوانب متعددة تتقاطع مع قضايا الاتجار بالبشر، حيث كثيراً ما ترتبط جريمة الاتجار الرئيسية بارتكاب جرائم أو انتهاكات أخرى، مثل غسل الأموال أو جرائم الهجرة أو العمل، يمكن لوحدها أو كيانات الملاحقة القضائية المتخصصة أن تستفيد بوجه خاص من تكوين فريق متعدد التخصصات. وقد تنظر الدول الأطراف في إنشاء أفرقة متعددة الوكالات ومتعددة التخصصات لديها معرفة متخصصة بالاتجار بالبشر، يكون أحد عناصرها المدعون العامون المتخصصون، وربما أعضاء آخرين، منهم على سبيل المثال، المحققون الماليون أو المسؤولون في مجال العمل أو سلطات الهجرة، ممن يملكون خبرة محددة في المسائل

(26) Explanatory report to the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings, commentary to article 29 of the Convention, paras. 292–293

(27) UNODC, *Evidential Issues in Trafficking in Persons Cases*, p. 36. وانظر أيضاً UNODC, *The Status and Role of Prosecutors*, p. 36. لمعرفة المزيد عن أنواع الأدلة في قضايا الاتجار بالأشخاص.

ذات الصلة.⁽²⁸⁾ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل هذه الأفرقة المتخصصة خدمات الحماية الاجتماعية، ومقدمي الرعاية الصحية إن أمكن، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين (الذين يقدمون خدمات المساعدة والحماية للضحايا، بما في ذلك المأوى والرعاية الصحية والمساعدة القانونية)، وذلك لضمان أن تشمل تدابير العدالة الجنائية توفير الحماية والمساعدة الملائمة للضحايا.

38- ويمكن أن يساعد وجود مجموعة أوسع من الخبرات داخل الفريق المتخصص في القيام بملاحقات قضائية تتسم بأنها استباقية وقائمة على الأدلة ومحكمة بصورة أكبر (أي بجمع الأدلة، بما فيها الأدلة المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة، من خلال الدعم المقدم من المحققين الماليين وخبراء الجرائم السيبرانية وغيرهم)، عوضاً عن الاعتماد في المقام الأول على الأدلة المستقاة من شهادات الضحايا، التي قد لا يدلون بها عن طيب خاطر و/أو لا تكون بالجودة المطلوبة، كما يحدث في كثير من الحالات.

39- وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون المدعون العامون المتخصصون أفضل في التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر من المدعين العامين غير المتخصصين. فإلمامهم بنوع الصدمات التي يتعرض لها الضحايا والديناميات الخاصة بالجريمة المتعلقة بهذه الحالات يجعلهم أقدر على التعامل مع بعض التحديات، بما فيها إحام الضحايا عن المثل أمام المحكمة. وإذا بُنيت الثقة مع الضحايا والشهود، فقد يكونون أكثر استعداداً للتعاون في التحقيقات وتقديم الشهادات في إجراءات المحاكمة. كما يمكن للمدعين العامين المتخصصين ضمان توفير الحماية والخدمات على وجه السرعة.⁽²⁹⁾

40- وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يراكم المدعون العامون المتخصصون المعارف والخبرات على مر السنين، مما يجعلهم بمثابة مركز معرفي للتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالبشر يمكن مشاركته مع النظراء المعنيين في التحقيقات.

41- ويمكن أن يساعد اللجوء إلى الملاحقات القضائية المتخصصة أيضاً في إرساء سوابق في المحاكم تتعلق ببعض التحديات المتصلة بالاتجار.⁽³⁰⁾ فعلى سبيل المثال، قد تنتج عن الملاحقات القضائية الفعالة للجناة في قضايا الاتجار، بالاستناد إلى مهارات ومعارف متخصصة، أحكاماً قضائية تجسد على نحو أفضل الواقع الخاص بهذه الجريمة. وهذا بدوره قد يوفر أساساً لأحكام قضائية مشابهة في القضايا المقبلة. وهناك مثال آخر يتعلق بالطريقة التي يمكن بها للمحكمة أن تتنظر في مسائل المصادقية المتعلقة بالضحية. فصدور حكم قضائي قوي بشأن الأسباب التي قد تدفع، على سبيل المثال، ضحايا الاتجار إلى توفير أدلة غير متسقة، استناداً إلى مرافعات قوية من قبل المدعين العامين ذوي الخبرة، قد يزيد من احتمال أن تبت المحاكم بفعالية في القضايا اللاحقة التي تنطوي على حالات مماثلة.

42- وأخيراً، تكمن مزايا إضافية في هذه الممارسة منها تحسين تنسيق جهود الملاحقة القضائية في قضايا الاتجار بالبشر عموماً على الصعيد الوطني، نظراً لأن أنشطة التحقيق والملاحقة القضائية ستحصر في عدد أقل من الوحدات أو الأفراد ذوي الخبرة المتخصصة في جميع أنحاء الإقليم (أو ستكون مركزة في حال إنشاء

UNODC, *The Status and Role of Prosecutors*, p. 27; United States Department of State, "Dedicated (28) Prosecution Units", 20 June 2020.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Establishing special prosecutorial units", 23 December 2011, p. 2. و Long and Wilkinson, "The benefits of specialized prosecution units", p. 2 و 23 December 2011.

United States Department of State, "Dedicated Prosecution Units" (30).

وحدات مخصصة للقضايا على الصعيد الوطني)، وتحسين التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. والكيانات المسؤولة عن المحاكمات المتخصصة في وضع يؤهلها لفتح قنوات غير رسمية في مجال الاتصال وتبادل المعلومات مع نظيراتها في البلدان الأخرى، نظرا لتشاركتها في الخبرات والتجارب.⁽³¹⁾

رابعاً - التحديات العملية الناشئة في سياق التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة

43- في حين أثبتت التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة أنها ممارسات ناجحة من أجل تحسين التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص الوطنية والعابرة للحدود المعقدة وملاحقة مرتكبيها قضائياً، فقد تنشأ تحديات عملية في هذه السياقات.

التحقيقات المشتركة

44- فيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة في قضايا الاتجار بالأشخاص، يمكن تحديد عدد من العقبات:

عقبات تشريعية

- عدم وجود أطر قانونية واضحة على الصعيد الوطني أو توجيهات بشأن كيفية إجراء تحقيقات مشتركة، بما فيها التوجيهات المتصلة بتنظيم حجم الصلاحيات التي يمكن أن تمارسها السلطات الأجنبية في إطار نموذج التحقيقات المشتركة المدمج، إضافة إلى جوانب عملية أخرى، من قبيل مراقبة العمليات وتبادل المعلومات بشكل مباشر.
- يتمثل أحد أغراض التحقيقات المشتركة في جمع الأدلة من ولايات قضائية مختلفة في شكل يضمن مقبوليتها في الملاحقات القضائية المقبلة. ومع ذلك، هناك فيما يبدو خشية من بروز صعوبات في ضمان قبول المحاكم للأدلة التي تجمع في إطار تحقيق مشترك (في حالات منها مثلاً أن تكون الأدلة جُمعت بأساليب تحقيق مجازة في ولاية قضائية لكنها محظورة في أخرى).⁽³²⁾ وفي هذا الصدد، لا توفر الصكوك القانونية توجيهات كافية بشأن الأساليب الموحدة لجمع الأدلة التي يمكن استخدامها في المحاكم.
- يمكن أن تشكل الاختلافات في التشريعات المحلية التي تنظم عمليات التحقيقات المشتركة التي تجريها الأطراف المعنية، وكذلك أساليب التحقيق المستخدمة في مجالات مثل المراقبة وقواعد الكشف عن الوثائق وسريتها وعمليات الاعتراض والاختراقات الجنائية المدنية، تحديات أمام التحقيقات المشتركة الفعالة. ويحدث هذا تحديداً عندما تعتمد البلدان المعنية نظماً قانونية مختلفة.
- المسؤولية المدنية والجنائية لموظفي إنفاذ القانون الأجانب عندما يعملون في إقليم الدولة المضيفة.

(31) Morten Bergsmo, ed., *Thematic Prosecution of International Sex Crimes*, 2nd ed., Forum for International Criminal and Humanitarian Law (FICHL) Publication Series, No. 13 (Brussels, Torkel Opsahl Academic EPublisher, 2018), pp. 243–244. يبحث المنشور في استخدام الهيئات المتخصصة في سياق الجرائم الجنسية. لكن الاستنتاجات المستخلصة بشأن مزايا الملاحقات القضائية يمكن أن تنطبق أيضاً على قضايا الاتجار.

(32) Council of Europe, Conclusions of the 14th Annual Meeting of National Experts on Joint Investigation Teams (JITs), document No. 12133/18, p. 4.

عقبات إجرائية

- في معظم الحالات، تقام تحقيقات مشتركة عندما تكون التحقيقات الوطنية المتوازية قد أُجريت بالفعل. لكن قد تتردد الجهات المعنية في الشروع في هذا الإجراء إذا كانت التحقيقات الوطنية قد وصلت مراحل مختلفة.⁽³³⁾

عقبات عملياتية

- عدم الوضوح بشأن السلطة المختصة التي ستمنح الإذن بالشروع في تحقيقات مشتركة وكذلك نقاط الاتصال لدى النظراء.
- يعيّن قائد في إطار النموذج المدمج النشاط (أفرقة التحقيق المشتركة. فوجود قيادة مزدوجة، واحدة على مستوى الشرطة الوطنية وأخرى على مستوى أفرقة العمل المشتركة، قد يؤدي إلى ارتباك في حال إصدار أوامر متناقضة.
- قد تشكل الحواجز اللغوية بين موظفي إنفاذ القوانين من بلدان مختلفة عقبة، لا سيما عندما يكون توفير الترجمة الشفوية مكلفا جدا.

عقبات عامة

- عدم توفير تدريب محدد كاف لسلطات العدالة الجنائية. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي عدم المعرفة بالظروف التي تكون فيها التحقيقات المشتركة أداة مناسبة وبطرائق إنشاء تلك التحقيقات إلى تأخيرات في العمليات.
- قد يشكل نقص الموارد البشرية والمالية عقبة، لا سيما فيما يتعلق بحضور الاجتماعات العملياتية ومشاركة أعضاء من بلدان أجنبية.
- عدم وجود فهم مشترك لمصطلح "الأفرقة" و "الهيئات" في الولايات القضائية المختلفة: ففي بعض البلدان، تجري التحقيقات المشتركة أفرقة محددة لها قادة محددين، بينما يمكن في بلدان أخرى إنشاء أفرقة على أساس مخصص، مما يؤدي إلى عقبات تتعلق بتكوين الفريق وتسلسله الهرمي.
- قد يطرح عدم ثقة ضحايا الاتجار في سلطات البلد الأم تحديات فيما يتعلق بمدى إشراك سلطات إنفاذ القانون في بلدان المنشأ في التحقيق في القضايا وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

الملاحظات القضائية المتخصصة

45- فيما يتعلق بالملاحظات القضائية المتخصصة، قد تشمل العقبات والتحديات ما يلي:

عقبات عامة

- يوجد نقص عام في التوجيهات التي ترشد الدول بشأن كيفية السعي لتحقيق الهدف المتمثل في إشراك مدعين عامين ذوي خبرة متخصصة في قضايا الاتجار بالبشر، والطرائق اللازمة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بمزايا وجود مدعين عامين متخصصين في قضايا الاتجار بالأشخاص، فإن هناك نقسا عاما في البحوث بشأن فاعلية هذه الممارسة.

- قد يتطلب إنشاء وحدات مكرسة للملاحقات القضائية في قضايا الاتجار بالأشخاص موارد اقتصادية وبشرية كبيرة. وهذه الوحدات المتخصصة ليست خيارا مرغوبا فيه في بعض البلدان، وقد يكون تخصص عدد من المدعين العامين بديلا عمليا لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، حتى في حال وجود هذه الوحدات، قد يفتقر المدعون العامين إلى القدرة على أداء مهامهم وفي الوقت نفسه تقديم المشورة التكتيكية إلى وحدات أخرى غير متخصصة.
- قد لا يُعمل على ضمان تخصص المدعين العامين لوجود تصور بأن ذلك قد يزيد من تعقيد النظام.
- قد يؤدي التعاون الوثيق بين المدعين العامين وسلطات إنفاذ القانون في التحقيقات إلى المساس بنزاهة الملاحقات القضائية وموضوعيتها. ولمواجهة هذا التحدي، لجأت بعض الولايات القضائية إلى تقسيم المهام بين وحدات الملاحقات القضائية المتخصصة وتعيين فريق لتقديم المشورة القانونية إلى المحققين، في حين يتولى فريق آخر القضية ويقيم ما إذا كان سيجري ملاحقة قضائية بشأنها أم لا.
- ضرورة خضوع المدعين العامين المتخصصين لتدريب منتظم ليتمكنوا من معالجة المسائل المستجدة في مجال الاتجار بالبشر، وتزويدهم بأدوات محدثة في مجال التحقيق. غير أن القيود الاقتصادية قد تشكل عقبة أمام توفير هذا التدريب والحصول عليه.

عقبات عملياتية

- مع انتشار الوحدات المتخصصة المعنية بمختلف الجرائم على الصعيد الوطني، قد يبرز تحد يتمثل في عدم التنسيق بينها عندما تتطوي القضايا على ولايات متداخلة (مثل قضايا الجريمة المنظمة وقضايا الاتجار بالبشر). وفي بعض القضايا، قد يؤدي عدم التنسيق إلى عدم قيام الشرطة المحلية باستشارة المدعين العامين المتخصصين في بداية التحقيقات.

خامسا - الممارسات الواعدة في مجال التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة

- 46- ظهر عدد من الممارسات الواعدة فيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية المتخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص.
- 47- ففيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة مثلا، قد تساعد ممارسات التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة في إقامة اتصالات بين الولايات القضائية وتعزيز استخدام هذه الأداة. ومن الشبكات الإقليمية البارزة التي تساعد في إجراء تحقيقات مشتركة شبكة الخبراء الوطنيين المعنية بأفرقة التحقيق المشتركة، التي أنشأتها وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست) في عام 2005. وتستضيف الشبكة اجتماعا سنويا للسلطات الوطنية بهدف تشجيع استخدام أفرقة العمل المشتركة وتيسير إنشائها وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المنطقة الأوروبية.⁽³⁴⁾ ومن نتائج هذه المبادرة أيضا دليل عملي لأفرقة التحقيق المشتركة بعنوان " Joint investigation

(34) European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (Eurojust), Practitioner's area, "JITs Network: the Network of National Experts on Joint Investigation Teams". متاح على الرابط

www.eurojust.europa.eu/

"teams practical guide"، وُضع بالتعاون مع يوروجست واليوروبول والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، ويتضمن معلومات وتوجيهات عملية للممارسين فيما يتعلق بإنشاء أفرقة التحقيق المشترك.⁽³⁵⁾

48- وما فتئ المكتب يدعم تمثين الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (الشبكة)، التابعة لرابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية، من خلال مبادرات متعددة السنوات في مجال المساعدة التقنية، من قبيل برنامج TRACK4TIP ومبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما. وساهم المكتب في الاجتماعات السنوية للشبكة في الأعوام 2017 و2018 و2020، التي قررت فيها الشبكة إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة في قضايا محددة من قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في المنطقة باشرت عملها في عام 2019.⁽³⁶⁾

49- ويمكن للتعاون التقني الذي تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية في إقامة التحقيقات المشتركة أن يدعم أيضا نجاح العمليات ويساعد في بناء القدرات الوطنية. فعلى سبيل المثال، في الفترة 2018-2020، قدم المكتب دعماً أدى إلى مباشرة تحقيق مشترك بين زامبيا وملاي في أيلول/سبتمبر 2019، أسفر عن ملاحظة أربعة أشخاص قضائياً بتهمة الاتجار بالأشخاص في شباط/فبراير 2020. وأجرت شرطة ملاوي التحقيق من خلال لجنة تنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص في مقاطعة ماشينجي، التي أنشئت بدعم من المكتب في عام 2018، بالتعاون مع شرطة زامبيا. وعلاوة على ذلك، قدمت يوروجست في عام 2018 الدعم إلى 21 فريق تحقيق مشترك كان يحقق في قضايا الاتجار بالأشخاص.⁽³⁷⁾

50- وينبغي أيضا السعي إلى إجراء تحقيقات مشتركة استباقية بوصفها ممارسة فعالة للتصدي للاتجار بالأشخاص. ويمكن أن تكون الاستبانة المبكرة للحالات ذات الصلة التي يلزم إجراء تحقيق مشترك بشأنها، وكذلك الاتفاق مسبقاً على استراتيجية الملاحقة القضائية عموماً (مثل نوع الأدلة المطلوبة، وأفضل مكان للتحقيق، وما إلى ذلك) حاسمة الأهمية في تفكيك السلسلة الكاملة لمرتكبي أنشطة الاتجار بالأشخاص وإعداد قضية قوية للملاحقة القضائية، وفي الوقت نفسه تحقيق فوائد كبيرة على صعيد الكشف المبكر عن الضحايا.⁽³⁸⁾ وبهذا المعنى، يمكن أن يعود إشراك بلدان المنشأ والعبور والمقصد في أفرقة التحقيق المشتركة الاستباقية (وكذلك أفرقة العمل المشترك الاستجابية) بفوائد كبيرة. وحيثما يلزم، ينبغي تعديل الأطر القانونية ذات الصلة للسماح بعملية الإشراك هذه.

51- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة تعزيز التدريب على تحسين فهم ومعارف السلطات والموظفين الذين تعود إليهم مسؤولية تقرير إجراء أو عدم إجراء تحقيقات مشتركة. وطالما دعمت المنظمات الدولية والإقليمية هذه الأنواع من الجهود على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية وتوفير

(35) انظر Council of the European Union, Network of National Experts on Joint Investigation Teams, "Joint investigation teams: practical guide", document No. 6128/1/17 REV 1 (Brussels, 2017).

(36) لمزيد من المعلومات، انظر UNODC, "Supporting victims, strengthening States: GLO.ACT supports regional network of prosecutors", 11 December 2018.

(37) لمزيد من المعلومات، انظر "Tackling cybercrime through joint investigation teams", 7 June 2019.

(38) على سبيل المثال، عقدت الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الفترة من 18 إلى 21 شباط/فبراير 2020 اجتماعاً في سانتا كروز في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، طلبت فيه إلى المكتب أن يقدم الدعم في تكييف منهجية التدريب على المحاكمات التمثيلية من أجل تشكيل فريق تحقيق مشترك بشأن قضايا الاتجار.

دورات تدريبية لبناء القدرات بشأن إنشاء وإجراء التحقيقات المشتركة، بما في ذلك التدريبات التمثيلية وتدريب المدربين، حيث إن تدريب المدربين طريقة مفيدة للغاية لتحسين استدامة الجهود.⁽³⁹⁾

52- ومن المهم أيضا، لدى إجراء تحقيقات مشتركة في قضايا الاتجار، أن تنتظر السلطات في البلدان المعنية في التطبيق المنهجي وبصورة متوازنة للتحقيقات المالية وأساليب التحري الخاصة وضبط الموجودات ومصادرة عائدات الجريمة. ولهذا السبب، قد ترغب الدول في النظر في إشراك أعضاء لديهم خبرة وتدريب في تخصصات متعددة لشمول تلك الجوانب أيضا. ومن الأمثلة الحديثة الناجحة على تحقيق مشترك متعدد التخصصات عملية "ويبماستر"، المدعومة من اليوروبول، والتي سُكِل في إطارها فريق تحقيق مشترك بين إسبانيا والسويد وفنلندا، أدى في آذار/مارس 2019 إلى اعتقال ستة من المتجرين المتورطين في الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. وقد استخدمت هذه العملية المشتركة التحقيقات المالية في عائدات الجريمة، مما أدى إلى تجميد وضبط موجودات متأتية من الجريمة بلغت قيمتها 1.5 مليون يورو.⁽⁴⁰⁾

53- وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الممارسة أن عنصر التحقيق في التحقيقات المشتركة أثبت في معظم الأحيان فعاليته ونجاحه، لكن لم يقابله دائما توفير مستوى فعال من الحماية والمساعدة للضحايا. وينبغي اعتبار إيجاد أوجه تآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى منذ بداية التحقيق المشترك، لا سيما أصحاب المصلحة من خدمات الحماية والمساعدة، ممارسة جيدة لضمان حماية الضحايا وتشجيع مشاركتهم في الإجراءات الجنائية.

54- وأخيرا، لا يمكن التقليل من أهمية إقامة تعاون غير رسمي بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية من أجل تجاوز الإجراءات المطولة في إعداد التحقيقات المشتركة. وهذا التبادل غير الرسمي بين النظراء منخفض التكلفة، لكنه بالغ الأهمية لضمان سرعة الاتصال وزيادة فعاليته قبل تقديم طلبات التعاون الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز الاتصال الشخصي الثقة والفهم المتبادل، وهما أمران قد يكونان مفيدتين في نهاية المطاف في التحقيقات. لذلك، ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في تشجيع قنوات الاتصال غير الرسمية بين السلطات المعنية على جميع المستويات، حيثما كان ذلك مناسباً.

55- وفيما يتعلق بالملاحقات القضائية المتخصصة، تشمل الممارسات الفضلى تدريب المدعين العامين المتخصصين على حقوق الإنسان وعلى النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية ولآثار الصدمات. وسيساعدها ذلك على تحسين التعامل مع ضحايا هذه الجريمة، بمن فيهم الأطفال الضحايا، من جهة لضمان توفير الحماية والمساعدة للضحايا على نحو كاف، ومن جهة أخرى لزيادة فهم الصدمات التي يتعرض لها الضحايا (الجسدية والعاطفية على السواء) وتجنب تكرار حالات الإيذاء، وتعزيز مشاركة الضحايا والشهود مشاركة أكثر نشاطاً في الإجراءات الجنائية.

56- كما أن التدريب المستمر على اتجاهات الاتجار بالبشر ومؤشراته وأنماطه أمر بالغ الأهمية لضمان تزويد المدعين العامين المتخصصين بأحدث المعارف حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع القضايا المستجدة المتصلة بالاتجار، بما في ذلك إساءة استخدام التكنولوجيا من جانب المتجرين للإيقاع بالضحايا واستغلالهم.

(39) للاطلاع على مثال حديث على تحقيق مشترك استباقي ناجح، انظر United States Attorney's Office, Middle District of Florida, "Joint investigation nets multiple arrests in undercover sex trafficking operation", 4 March 2020.

(40) لمزيد من المعلومات، انظر European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), "Parallel investigations bring down sexual exploitation network and freeze criminal profits in 12 countries", 10 July 2019.

57- كما أن إنشاء شبكات المدعين العامين المتخصصين على الصعيدين الإقليمي والدولي هو أيضا وسيلة فعالة لتبادل المعارف والخبرات، والتعلم من تجارب وممارسات الآخرين، وبناء فهم مشترك. ومن الأمثلة على هذه الشبكات، على الصعيد الدولي، شبكة المدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للرابطة الدولية للمدعين العامين، حيث تضم الشبكة مدعين عامين متخصصين في الاتجار بالأشخاص من جميع أنحاء العالم يجتمعون لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة ولدعم تحسين التعاون الرسمي.⁽⁴¹⁾ أما على الصعيد الإقليمي، وبالإضافة إلى الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين المذكورة أعلاه، هناك شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة التي أنشئت في أيار/مايو 2013 بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تضم مدعين عامين وقضاة متخصصين من 15 بلدا من غرب أفريقيا وتهدف إلى تعزيز القدرات والتعاون العملي بين السلطات المسؤولة عن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، لا سيما من أجل مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالأشخاص، على نحو أكثر فعالية.⁽⁴²⁾

58- وعلاوة على ذلك، يُعتبر المدعون العامون المتخصصون، نظرا لمعارفهم الرفيعة المستوى، مركزا معرفيا بشأن الاتجار بالأشخاص في بلدانهم، وقد يكونون، مثلا، من خلال برامج التدريب العملي بالمراقبة، مناسبين لتبادل الخبرات بفعالية مع المدعين العامين المبتدئين الراغبين في التخصص في الاتجار بالأشخاص. ويمكن أن يكون ذلك وسيلة فعالة من حيث التكلفة لضمان استمرارية الخبرة والتدريب التي تمس الحاجة إليها.

59- ومن الممارسات الجيدة أيضا أن يبقى المدعون العامون المتخصصون على اطلاع على التغيرات المحتملة في القانون المتعلق بالاتجار بالبشر، سواء القانون التشريعي أو السوابق القضائية، على نحو يضمن أن تتم التحقيقات في القضايا وملاحقة الجناة قضائيا بالاستناد إلى أحدث المعلومات طوال العملية.

60- وفي الولايات القضائية التي توجد فيها وحدات مركزية على مستوى الدولة مكلفة بملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص قضائيا، وفي الوقت نفسه يوجد مدعون عامون متخصصون على مستوى المقاطعات، أظهرت الممارسة أن من المهم ضمان التنسيق لتحديد مستوى الملاحقة القضائية الذي يحقق أفضل النتائج.

61- وأخيرا، ينبغي للمدعين العامين المتخصصين، حيثما يسمح القانون الوطني، أن يشاركوا في تحقيقات مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون ليسهموا بخبرتهم المتخصصة ويساعدوا على تزويد موظفي إنفاذ القانون بالمشورة القانونية في مجالات منها على سبيل المثال قبول الأدلة في المحاكمات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إشراك مدعين عامين متخصصين في هذه العملية أن يكفل إجراء ملاحقات قضائية في أعقاب عمليات التحقيق المشتركة. ففي عام 2019، دعم المكتب تحقيقا مشتركا بقيادة الإنترنت، يُعرف باسم عملية "توركيزا" (28-31 تشرين الأول/أكتوبر)، استندت في إطاره السلطات من 20 دولة في الأمريكتين إلى إخباريات، وأجرت ما يقرب من مليون عملية تفتيش في المنافذ الحدودية الجوية والبرية والبحرية من أجل اعتراض جماعات الجريمة المنظمة التي تقف وراء طرق التهريب الرئيسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأدت العملية، في جملة أمور، إلى تحديد هوية مجموعة من ضحايا الاتجار بالبشر.⁽⁴³⁾ ويعمل المكتب حاليا مع الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب

(41) لمزيد من المعلومات، انظر www.iap-association.org/TIPP/Home.aspx.

(42) لمزيد من المعلومات، انظر UNODC, West African Network of Central Authorities and Prosecutors against Organized Crime. متاح على الرابط www.unodc.org.

(43) لمزيد من المعلومات، انظر الإنترنت، "عملية Turquesa توجه ضربة موجعة لشبكات تهريب المهاجرين"، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

المهاجرين لتيسير رصد ملفات القضايا التي فُتحت في إطار عملية "توركيزا" على الصعيد القطري، بغية ضمان الإسراع في تنفيذ ملاحقات قضائية متخصصة في أعقاب العملية.

سادسا- توصيات سابقة من الفريق العامل بشأن المواضيع ذات الصلة

62- وضع الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين حتى الآن أكثر من 250 توصية تسدي المشورة إلى الدول الأطراف بشأن تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين.

63- وفيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة، قدم الفريق العامل توصيات ذات صلة في اجتماعاته الأول والثاني والرابع والتاسع، التي عُقدت على التوالي في 14 و 15 نيسان/أبريل 2009، و 27-29 كانون الثاني/يناير 2010، و 10-12 تشرين الأول/أكتوبر 2011، و 9-11 أيلول/سبتمبر 2019. وعلى وجه الخصوص، شددت توصيات الفريق العامل السابقة مرارا على ما يلي: (أ) أهمية تيسير استخدام أحكام اتفاقية الجريمة المنظمة المتعلقة باستخدام أفرقة التحقيق المشتركة وأساليب التحري الخاصة في التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص على الصعيد الدولي؛ (ب) استخدام التحقيقات المشتركة كوسيلة عملية لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأخرى وتعزيز تدابير العدالة الجنائية عبر الوطنية للتصدي للاتجار بالأشخاص، مع التركيز بوجه خاص على العمليات المشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ (ج) استخدام التحقيقات المشتركة في قضايا الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم؛ (د) ضرورة إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة لإجراء تحقيقات متخصصة والاستجابة على نحو كفؤ لطلبات تسليم المطلوبين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة عند معالجة قضايا الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بعائدات الجريمة.

64- وفي حين لم يعتمد الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص توصيات خاصة بشأن إجراء ملاحقات قضائية متخصصة كوسيلة لتعزيز جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، فقد اعتمد في اجتماعه الثاني توصيات بشأن أهمية إنشاء آليات تنسيق وطنية، على مستويات منها مستوى التحقيق والملاحقة القضائية،⁽⁴⁴⁾ وكذلك بشأن أهمية تزويد الموظفين المتخصصين في نظام العدالة الجنائية، بمن فيهم موظفو المحاكم، بتدريب مواكب للمستجدات في مجال التوعية بالصدمات والاعتبارات الجنسانية والعمرية المناسبة، بما فيها الاعتبارات الثقافية. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق العامل في اجتماعه الخامس بتوفير تدريب متخصص بشأن المسائل المستمرة والمستجدة المتصلة بالاتجار للموظفين المتخصصين، بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون وموظفو الاستجابة في مجال العدالة الجنائية.⁽⁴⁵⁾

سابعا- أدوات أساسية وموارد مرجعية موصى بها

1- إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص

65- *إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص* هو أداة من أدوات المساعدة التقنية هدفها تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص تنفيذا فعالا. ويتألف *إطار العمل* من

(44) CTOC/COP/WG.4/2010/6، الفقرة 15.

(45) CTOC/COP/WG.4/2010/6، الفقرة 61، و A/CTOC/COP/WG.4/2013/5، الفقرة 33. (تشير التوصية إلى أن المتجرين بالبشر يستخدمون الإنترنت بصورة متزايدة للإيقاع بالضحايا).

جزء سردي ومجموعة من الجداول. ويصف الجزء السردي التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، ويقترح تدابير عامة يمكن اتخاذها من أجل التصدي لتلك التحديات بفعالية أكبر. أما مجموعة الجداول فتعرض هذه التدابير بتفصيل أكبر، من خلال خمس ركائز تتضمن إجراءات عملية لدعم تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالتحقيق والتعاون الدولي.⁽⁴⁶⁾

2- مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

66- تهدف مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى تيسير تبادل المعارف والمعلومات بين واضعي السياسات وموظفي إنفاذ القانون والقضاة والمدعين العامين ومقدمي الخدمات للضحايا وأعضاء المجتمع المدني. وعلى وجه التحديد، يُقصد من مجموعة الأدوات توفير توجيهات وعرض أمثلة للممارسات الواعدة والتوصية بموارد في المجالات المواضيعية. ويتناول الفصل الخامس من مجموعة الأدوات مسألة إنفاذ القانون والملاحقة القضائية، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، ويوفر أدوات مرجعية ومجموعات من القوائم المرجعية والمؤشرات والمواد التدريبية التي تتناول الاعتبارات الأساسية المتصلة بتدابير إنفاذ القانون في مجال الاتجار بالأشخاص. ويتناول الفصل الرابع الآليات الدولية للتعاون في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون.

3- مركز ودور المدعين العامين: دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين

67- أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين منشورا مشتركا بشأن مركز المدعين العامين ودورهم بعنوان *The Status and Role of Prosecutors: A United Nations Office on Drugs and Crime and International Association of Prosecutors Guide*، يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على استعراض أو وضع قواعد لدوائر الادعاء العام، وفقا للمعايير والقواعد الدولية. ويسعى الدليل إلى توضيح تلك المعايير والقواعد وإلى تعريف القراء بممارسات مختلفة جديدة بالملاحظة، بما في ذلك تخصص المعرفة.

4- كتيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص

68- أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحكومة أستراليا كتيباً بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص في الرابطة عنوانه *ASEAN Handbook on International Legal Cooperation in Trafficking in Persons Cases* يقدم المشورة بشأن تدابير التعاون القانوني الدولي، مع التركيز على الدول الأعضاء في الرابطة. ويعرض الدليل أنواعاً مختلفة من التعاون الدولي، بما فيها التعاون غير الرسمي بين أجهزة الشرطة وأنواع أكثر تحديداً من التعاون الرسمي. والدليل مصمم ليكون أداة عملية لتمكين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، لا سيما موظفي إنفاذ القوانين والمدعين العامين والمحامين وغيرهم من أعضاء السلطة المركزية داخل منطقة الرابطة، من التصدي للتحديات التي يطرحها الاتجار من خلال التحقيق في قضايا الاتجار وملاحقة مرتكبيها قضائياً وتنفيذ طلبات المساعدة الدولية على نحو مناسب.

(46) انظر بوجه خاص الجدول 1 "الملاحقة القضائية" والجدول 5 "التنسيق/التعاون على الصعيد الدولي".

5- "أفرقة التحقيق المشتركة: دليل عملي" الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي

69- أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي دليلاً عملياً بشأن أفرقة التحقيق المشتركة بعنوان Joint investigation teams: practical guide، يقدم معلومات وتوجيهات ومشورة بشأن تشكيل أفرقة الخبراء الأوروبيين من جانب الممارسين الأوروبيين. وقد وضعت شبكة الخبراء الوطنيين المعنية بأفرقة التحقيق المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي الدليل وأطلقتته في عام 2017 بالتعاون مع يوروجست واليوروبول والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، والدليل يستند إلى دليل سابق يتناول أساس الخبرة العملية المكتسبة في دول الاتحاد الأوروبي. ويتضمن الدليل اتفاقاً نموذجياً بشأن تشكيل أفرقة التحقيق المشتركة يمكن للدول استخدامه.